صوت الشعب

اللسان المركزي لحزب العمال - سلسلة جديدة - العدد 7 - الخميس 14 ديسمبر 2023

الجيلاني الهمّامي :

مخططات الامبريالية الأمريكية لتصفية المقاومة والانتقام من غزة

7 ‹

في الذكرى 13 لاندلاع الثورة

ما أشبه اليوم بالأمس

حكم فردي مطلق، انتخابات ومجالس صورية

ملاحقات وقمع ممنهج للمعارضة السياسية

تكميم للأفواه عبر المرسوم 54 سيء الذكر

اقتصاد على حافة الافلاس ومديونية مجحفة

بطالة، غلاء أسعار وندرة في المواد الأساسية

في الذكرى 13 لاندلاع الثورة :

الشعبوية خطوة متقدّمة في إجهاض المسار الثوري

3 ‹

الأزمة السياسية المركّبة في تونس :

عناصرها وتداعياتها الاجتماعية

4 ‹

حوار مع الخبير لطفي بن عيسى :

الشركات الأهلية والاقتصاد الاجتماعي التضامني (الجزء 2)

5 ‹

عريضة وطنية (*)
لا للانتخابات المحلية

تواصل السلطة القائمة تنفيذ مشروعها السياسي المسقط على التونسيات والتونسيين حيث وقعت دعوة أكثر من ثمانية ملايين ناخبة وناخب لانتخاب 279 مجلس محلي في 2155 دائرة انتخابية يوم 24 ديسمبر 2023 دون أن يكون لهذه المجالس قانون أساسي يحدد دورها وصلاحياتها وهو أمر غير مسبوق في تاريخ الدول والشعوب.

إن هذه الانتخابات تأتي في ظل أزمة سياسية غير مسبوقة بعد فرض السلطة القائمة منحى استبدادي وقمعي استهدف المعارضين والنقابيين والإعلاميين والمحامين والمثقفين وكل أصحاب الرأي الحر بالتضييقات ومحاكمات والاعتقالات، ما يؤكد أن المنظومة السياسية التي تسعى السلطة لتركيزها لا تؤسس لدولة القانون الحامية للحقوق والحرية.

لقد أنهى دستور 2022 الانتقال الديمقراطي ومكن رئيس الجمهورية من كل السلطات ووضعه فوق كل مراقبة أو مساءلة أو محاسبة وحول السّلطة التشريعيّة والسلطة القضائية إلى مجرد وظائف خاضعة للسلطة التنفيذية ويأتي تركيز المجالس المحلية كخطوة إضافية تهدف لإضعاف السلطة المحلية وتشتيتها وجعلها هي الأخرى أداة طيعة في يد السلطة التنفيذية.

إن المحطة الانتخابية القادمة، تأتي مرة أخرى بعد إقصاء الأحزاب السياسية ومحاصرتها والتضييق على المجتمع المدني، لمنع التعددية وإنهاء التداول السلمي على السلطة وهي تمثل حلقة أساسية في تركيز النظام القاعدي يؤسس لنظام رئاسوي يتجه نحو الدكتاتورية.

إن الشخصيات المستقلة وقيادات وأعضاء والمنظمات والجمعيات والأحزاب الموقعة على هذه العريضة وبناء على ما تقدم :

1. تدعو كافة التونسيات والتونسيين إلى مقاطعة الانتخابات المحلية القادمة المقررة يوم 24 ديسمبر 2024 باعتبارها محطة أخرى لإلغاء مؤسسات الجمهورية الديمقراطية وتعتبر المشاركة في هذه الانتخابات مساهمة في تكريس منظومة القمع والاستبداد.
2. تدعو القوى الديمقراطية والتقدمية إلى توحيد صفوفها من اجل التصدي للمنحى الاستبدادي الذي انتهجته السلطة القائمة والعمل سويا على إيجاد الطرق والوسائل الديمقراطية الكفيلة بإنقاذ البلاد من الأزمة العميقة والشاملة التي تعيشها.

تونس، في 12 ديسمبر 2023

(*) وقّع على هذه العريضة 263 شخصية وطنية من المجتمع المدني والسياسي.

افتتاحية
ما أشبه اليوم بظروف اندلاع الثورة قبل 13 سنة!

يحيي العمال والكادحون وكافة الفئات الشعبية المتضررة من نظام العمالة والاستبداد والتفقير يوم 17 ديسمبر الجاري الذكرى الثالثة عشرة لاندلاع ثورة الحرية والكرامة. لقد انطلقت هذه الثورة من سيدي بوزيد. وكان قادحها احتراق الشاب محمد البوعزيزي احتجاجا على الفقر والبؤس والظلم. انتشرت الاحتجاجات بسرعة لتعمّ كافة مناطق البلاد وتشارك فيها كافة الطبقات والفئات الشعبية المسحوقة وتتحوّل إلى انتفاضة حقيقية تهدف إلى إسقاط نظام الحكم الدكتاتوري ("الشعب يريد إسقاط النظام") وتحقّق تحوّلا جذريّا في واقع المجتمع يمكّن الأغلبية الساحقة المضطهدة من الشغل والحرية والكرامة الوطنية.

وكما هو معلوم فقد انتهت هذه الثورة بإسقاط نظام بن علي ولكنها توقفت في منتصف الطريق. لقد تمكّن الشعب التونسي من افتكاك الحرية السياسية والتخلص من نظام الدكتاتورية ولكنه لم يتمكن لا من افتكاك السلطة ولا من وضع يده على ثروات البلاد أي عبر تنظيم الدولة والاقتصاد بما يخدم مصالحه ومطالبه الجوهرية.

لقد بقيت السلطة والثروة بيد الأقلية البورجوازية العميلة المسنودة خارجيا من القوى الامبريالية والرجعية العربية وغيرها والتي عرفت في نفس الوقت كيف تتكيف مع الوضع الجديد أي مع الديمقراطية الليبرالية وتحوّلها إلى أداة للحفاظ على مصالحها وتطويرها مستندة إلى ممثليها الجدد من قوى سياسية دينية (حركة النهضة) وليبرالية (نداء تونس وغيره).

لقد وجد الشعب التونسي نفسه بعد سنوات من إسقاط الدكتاتورية في وضع لا يحسد عليه ذلك أنّ أوضاعه تدهورت على كافة المستويات وانكشفت أمامه حدود الديمقراطية الليبرالية البورجوازية المتعفنة. وهو ما فسح المجال، في ظل ضعف القوى الثورية وتراجع حركة النضال الشعبية، أمام بروز التيار الشعبوي بقيادة قيس سعيد الذي وصل إلى دفّة الرئاسة في انتخابات 2019 واستغّل تفاقم الأزمة للانقلاب على خصومه في المنظومة وعلى دستور 2014، الذي أقسم على احترامه، والانفراد بالحكم والسير نحو تركيز نظام سياسي جديد استبدادي ودكتاتوري يصفّي كل مكاسب الثورة الديمقراطية خدمة لمصالح الرجعية الداخلية والدول والشركات الأجنبية التي ضاقت ذرعا بما تحقق الشعب التونسي من حرية يمكن أن تعصف في لحظة من اللحظات بتلك المصالح.

إنّ الشعب التونسي الذي يحيي هذه الأيام الذكرى 13 لاندلاع ثورة 17 ديسمبر 2010 / 14 جانفي 2011 يجد نفسه بعد حوالي العامين والنصف من انقلاب 25 جويلية 2021 في وضع غاية في الخطورة، لا يختلف جوهريا عن الوضع الذي كان يعيشه زمن الدكتاتورية النوفمبرية. فالأزمة الاقتصادية والمالية تعصف بالبلاد ونتائجها الاجتماعية تنعكس على الطبقات والفئات الكادحة والشعبية بشكل كارثي غير مسبوق في الوقت الذي تشتدّ فيه سطوة الحكم الفردي المطلق على المجتمع، هذا الحكم الفردي الاستبدادي الذي يكاد يأتي على كافة مكتسبات الثورة في مجال الحريات.

لكن ما يفرق بين وضع ديسمبر 2010 وديسمبر 2023 هو بلا شك أننا كنا قبل 13 عاما في حركة مدّ ثوري بينما نحن اليوم في حالة جزر خطيرة وقفنا عند أسبابها والخوض فيها في عديد المناسبات. وهو ما يفسر ضعف ردّ الفعل على تدهور الحالة اليوم وخطورتها. إنّ قيس سعيد الذي يسير بالبلاد نحو الكارثة، مستندا خاصة إلى أجهزة الدولة القمعية، مازال خطابه الشعبوي يلقى رواجا في صفوف بعض الأوساط الشعبية التي ماتزال تحمل آمالها عليه ولا تدرك أنّ خياراته تخدم غلاة رأسمال في الداخل والخارج. أمّا الفئات الأخرى الواسعة وشديدة التذمر من الحالة التي وصلتها فإنها لا ترى مخرجا واضحا من الأزمة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ المعارضة السياسية والمدنية في حالة تراجع، وهو ما يمكّن سعيد، إلى جانب ضعف الحركة الاجتماعية والشعبية، من مواصلة تنفيذ برنامجه الرّجعي الاستبدادي المعادي للعمال والأجراء والفقراء والفئات الوسطى، رغم هشاشة حكمه وانسداد الآفاق أمامه وهو ما تؤكّده ميزانية الخراب لعام 2024.

إنّ المسؤولية كل المسؤولية تُلقى اليوم على حزبنا وعلى كل القوى الثورية والتقدمية السياسية منها والنقابية والحقوقية والثقافية والنسائية والشبابية والايكولوجية، من أجل التصدي لنظام قيس سعيد والنهوض بالحركة من جديد وفتح الآفاق أمامها عبر برنامج ثوري يعكس طموحاتها وخطط عمل وتنظيم قادرة على استيعاب كل مكوناتها.

إنّ واقع العمّال والأجراء والفقراء والمعدمين والمحرومين سيدفعهم شيئا فشيئا إلى الاحتجاج الذي لم ينقطع بالمرة حتى إن خفت وتراجع. والمسألة التي ستطرح في هذه الحالة : هل توجد القوة المنظمة القادرة على دفع الحركة وتنظيمها وتسليحها بالوعي والتنظيم أم لا؟ وما من شك في أنّ الجواب عن هذا السؤال هو من مشمولات القوى الثورية والتقدمية التي عليها ألاّ تضيع الوقت في الانتظار أو المهاترات الفارغة. إنّ الوقت للعمل ولا شيء غير العمل لتقريب ساعة خلاص الشعب من الاستبداد الشعبوي الجديد ومن كافة المشاريع اليمينية الرجعية الأخرى التي تنتظر فرصتها لتتربّع على عرش الحكم من جديد وتستمر في خدمة نفس المصالح المعادية للشعب والوطن بعناوين وأسماء جديدة.

علي البعزاوي

الشعبوية خطوة متقدّمة في إجهاض المسار الثوري

يقال أنه جاء من خارج "السيستام" وأنه سينتصر لقضايا الشعب والبلاد وأنه الشخص النظيف الذي لم يتلوّث بغبار الأحزاب الباحثة عن المواقع والغنائم وأنه سيحارب الفساد والفاسدين ويدكّ حصون النهضة الظلامية ويطهّر البلاد من براثن "العشرية السوداء"!!

هذه السّردية جلبت له طيفا واسعا من المساندين، من الأحزاب والمنظمات والأفراد والفعاليات، التي عبّرت عن الولاء والتأييد "للمنقذ" الجديد للبلاد لكنها تقلّصت وتراجعت مع مرور الوقت على وقع ما حصل ويحصل في البلاد من اعتداءٍ على الحريات وعلى استقلالية الهيئات الانتخابية والقضائية وغيرها وعلى وقع ما وقع تكريسه من سياسات لاشعبيّة ولاوطنية خادمة لمصالح كبار البورجوازيين وكبرى الشركات والمؤسّسات الاستعمارية، ترجمتْها ميزانيات التقشّف والتجويع بدءً بميزانية 2022 وانتهاء بالمشروع المقدّم حاليا على أنظار مجلس نواب الرئيس، مرورا بميزانية 2023. علما وأن كل هذه الميزانيات لم تغلق في إبّانها وتطلّب الأمر ميزانيات تكميلية لسدّ الثغرات الناجمة عن تعطّل تدفّق القروض الأجنبية.

من أي زاوية نحكم على المشروع الشّعبوي؟

لم ننخدع، نحن في حزب العمال، بالشعارات المرفوعة إيمانا منّا بأنّ التقييم والحكم على من هم في السلطة، إيجابا أو سلبا، رهين الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسات والبرامج التي ينتهجونها ويكرّسونها على أرض الواقع. كنا مقتنعين منذ البداية بأن الصراع الإخواني الشعبوي انطلق حول الصلاحيات والنفوذ واحتكار السلطة وليس حول البرامج والسياسات، قبل أن يمرّ إلى معركة كسر العظام التي انتهت بانقلاب 25 جويلية الذي اعتبرناه في الإبّان انقلابا على المسار الثوري وعلى المكتسبات التي حقّقها الشعب التونسي بالنضال والتضحيات وقوافل الشهداء والجرحى. هذا النضال الذي استمرّ دون توقّف ولو بحالات مختلفة من الصعود والتراجع حتى عشيّة الانقلاب عندما استغلّ الرئيس قيس سعيد تلك الاحتجاجات للإعلان على إجراءاته الاستثنائية، وقام بتجميد نشاط مجلس نواب الشعب ثم حلّ حكومة المشيشي سيئة الذكر، هذه الحكومة التي اختار قيس سعيد رئيسها الذي انقلب عليه وخيّر التعامل مع الأغلبية البرلمانية بقيادة حركة النهضة.

إن أولى الإجراءات التي اتّخذها المنقلب هي التنكر للقانون 39 المتعلّق بتشغيل المعطلين من حملة الشهادات العليا الذي سنّه البرلمان السابق بحساباتٍ ووقّع عليه الرئيس نفسه. وشكّلت ميزانية 2022 مؤشّرا جدّيا وحاسما كون نفس الخيارات والسياسات ستتواصل وأن المطلوب من خلالها تحميل الشعب التونسي بكل طبقاته وفئاته تبعات الأزمة الخانقة التي هي في الجوهر أزمة خيارات وأنه لا حلول جديّة لقضايا الشعب والبلاد في ظل الحكم الشعبوي الذي لا يختلف من حيث التوجّهات العامة والسياسات عن المنظومات التي حكمت قبله.

السّعي المحموم لغلق قوس الثورة!!

لقد تعمّقت جراح الشعب التونسي جرّاء الخيارات والقوانين الجائرة من خلال المواصلة في رفع الدعم عن المحروقات والمواد الحياتية من غذاءٍ ودواءٍ وغيرها وتجميد الأجور ودهورة الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وبيئة... هذا إلى جانب اختلال التوازنات المالية جرّاء التوريد العشوائي وشحّ السّيولة المالية وعدم القدرة على تعبئة الموارد في ظلّ الرّكود الاقتصادي وتراجع نِسب النمو وخلق الثروة.

كل منظومات الإنتاج تعطّلت واصبح الحل رهين الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي يسمح للحكومة بتوريد الحاجيات الأساسية، التي لم تعد تنتج وطنيا، من سميد وقمح وسكر وزيت نباتي وحليب وعلف وغيرها. فانتقلنا من أزمة السيولة المالية إلى أزمة أخطر وهي أزمة شحّ وندرة المواد الحياتية الاساسية التي يمكن أن تتطور نحو المجاعة والفوضى. لقد أصبح التونسيات والتونسيون يعيشون على وقع الطوابير الطويلة أمام المغازات والمخابز للحصول على مواد العيش المفقودة أو التي ترِد بكمّيات لا تفي بالحاجة نتيجة عدم القدرة على توريد الكمّيات الضرورية المطلوبة.

في مثل هذه الظروف وبدل الانفتاح على المنظمات الوطنية والأحزاب التي لم ترفض الانقلاب ودعت إلى حوار وطني ظنًّا منها أن الحوار الوطني يساعد على بلورة الحلول الدّنيا الممكنة برسم مسارٍ تشاركيّ جديد يُخرج البلاد من أزمتها، مارست الشعبوية سياسة في والهروب إلى الأمام ومضت بالسرعة القصوى في الإعداد لإرساء مؤسسات الحكم الشعبوي الاستبدادي الجديدة ووقع الزج بعديد المعارضين في السجن (قضية التآمر على أمن الدولة) وحوصرت الجمعيات والمنظمات المستقلة وحوكم عديد الصحافيين والمحامين والنقابيين والنشطاء في اعتداءٍ صارخ على حرّية النشاط والتعبير التي فرضتها ثورة الشعب التونسي كأحد أهم المكاسب المحقّقة.

لقد بات واضحا لكل ذي عقل أن الشعبوية لا تبحث عن حلول للأزمة العميقة والشاملة التي ضربت البلاد ولا عن معالجة الإشكاليات التي فشلت في حلها الحكومات السابقة وفي مقدمتها إرساء اقتصاد منتج للثروة وذا قدرة تشغيلية عالية وإرساء منظومات صحية وتربوية وبيئية تلبي الأدنى من حاجيات الأغلبية الشعبية إلى جانب معالجة ملفات الاغتيالات والتسفير إلى بؤر التوتر والاقتصاد الموازي المرتبط بالإرهاب وتكريس الديمقراطية وتوسيعها حتى تستفيد منها الأغلبية الشعبية.

لقد جاءت الشعبوية إلى الحكم لتكرّس مصالح البورجوازية الكمبرادورية على حساب مصالح الأغلبية الشعبية وتواصل في نفس الخيارات القديمة التي ثار ضدها الشعب التونسي سواء في عهد بن علي أو في ظل حكم الترويكا وحكومة النهضة/النداء وحكومتي الفخفاخ والمشيشي التي تشترك جميعها في انتهاج نفس الخيارات والسياسات النيوليبرالية المُملاة من صندوق النقد الدولي ومن القوى الاستعمارية التي تهيمن على بلادنا والتي دعّمت سياسة "الانتقال الديمقراطي" مقابل الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في بلادنا.

الديمقراطية الليبرالية الشكلية المأزومة التي تكرست بعد 2011 لم تعد مُجدية وباتت مرفوضة من قبل اللوبيات والأقليات الأكثر ثراء والأجهزة المرتبطة بها ومطلوب رأسها قبل ان تتهيأ الظروف الموضوعية والذاتية للمرور إلى ديمقراطية شعبية تنسف وبلا رجعة منظومات العمالة والاستغلال والفساد. والشعبوية هي رأس حربة هذا المشروع وقائدته من أجل تصفية كل المكاسب والعودة بالبلاد إلى مربّع الاستبداد وخدمة مصالح البورجوازية الكبيرة العميلة وداعميها من القوى والمؤسسات الامبريالية بقشرةٍ وشكلٍ جديدين للسلطة، يشكّلان البناء القاعدي الشعبوي الاستبدادي على شاكلة اللجان الشعبية "القذّافية".

لقد عاش المسار الثوري في تونس على وقع صراع دام بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة من 2011 إلى اليوم، وهو يعيش في الفترة الحالية إحدى حلقاته التي يبدو من خلالها أن الكفة راجحة لصالح الثورة المضادة بقيادة الشعبوية المسنودة من الأجهزة الصّلبة ومن الدولة العميقة، رغم أن الصراع لم يُحسم نهائيا لصالحها خاصة وأنها تغرق في وحل الأزمة العميقة والشاملة التي ربّما تعيد قوى الثورة والتقدّم إلى موقع الهجوم وتعديل موازين القوى لصالحها ولصالح الشعب.

> الشعبوية لا تبحث عن حلول للأزمة العميقة والشاملة التي ضربت البلاد ولا عن معالجة الإشكاليات التي فشلت في حلها الحكومات السابقة وفي مقدمتها إرساء اقتصاد منتج للثروة

علي بنجدو

الأزمة السياسية المركّبة في تونس : عناصرها وتداعياتها الاجتماعية

تمرّ تونس منذ انقلاب 25 جويلية 2021 بملامح أزمة سياسية مركبة بالغة التعقيد، طالت وغطت كل مظاهر وجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأفرزت بالمحصلة وضعا اجتماعيا متوتّرا وحالة من اليأس والإحباط والقلق والتراجع في منسوب الثقة في مؤسسات الدولة ومنظومة الحكم خاصة بعد النجاح النسبي – المؤثر للشعبوية كنمط مستحدث للحكم محليا في ترذيل الحياة السياسية واستهداف مقوماتها وأسسها وبناءاتها وتشكيلاتها التنظيمية والطبقية وحصرها في مجال الفعل النخبوي والمحاولات المتكرّرة لإظهار المعارضة السياسية بكل تلويناتها الإيديولوجية (دون تمييز أو فرز) في صورة الأطراف العميلة والفاسدة والمورّطة في تعفين الوضع في البلاد.

هذه الأزمة بقدر ما هي أزمة وضع سياسي هي أيضا أزمة بدائل وأزمة منظومة حكم تعجز تماما على إدارة هذه الأزمة و تلجأ في غالب الأحيان إلى التغطية على هذا العجز إمّا بخطاب سياسي شعبوي ممجوج وهلامي أقرب في مضمونه إلى السفسطة والشعارات الغوغائية وعبارات التخوين والاتهامات المبطنة والصريحة أو بتحميل المسؤولية السياسية لأولئك الذين حكموا البلاد على امتداد الفترة التي عقبت الثورة رغم أن هؤلاء الذين يحكمون الآن هم جزء من تلك المنظومة وامتداد صريح لها سواء في الخيارات الاقتصادية الليبرالية المنتهجة أو في معالجة الأزمة وترحيلها إلى المستقبل ارتباطا بسياسة التداين واستقالة الدولة ذاتها من معالجة الأزمة الاقتصادية وما يترتب عنها من تداعيات اجتماعية (البطالة، الحوكمة الإدارية، الفقر، التهميش، الرفع التدريجي للدعم، غلاء الأسعار وندرة المواد الأساسية فضلا عن تغوّل الاقتصاد الموازي وغياب الرقابة الاقتصادية، أزمة الخدمات الاجتماعية في مستوى النقل والصحة والتربية...) أو في علاقة بارتباط الدولة التونسية باتفاقات اقتصادية خارجية تنسف سيادة الشعب على مقدراته وثرواته وتضيق مجال استقلالية سياسته الاقتصادية المحلية.

هذه الأزمة ليست وضعا قدريا تونسيا ولا هي قرار شعبي سيادي وإنما هي نتاج لسياسة دولة تشهر انتصارها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب التونسي من جهة وتمارس على مستوى الفعل تضييقا على هذه الحقوق وتقيّد الحريات وتخضِعها لرقابة استبدادية تشريعا وقانونا وفعلا كما يتجلّى ذلك في المرسومين 54 و80 مع ما تبع ويتبع ذلك من ملاحقات قانونية ومحاكمات للنشطاء السياسيين والاجتماعيّين والنقابيّين بتعلّة التآمر على مصالح الدولة والمسّ من القيمة الرمزية والاعتبارية للذوات في الإدارات ومصالح الدولة ومراكز قوتها ونفوذها.

إن الزعم السياسي الرسمي لمن يحكم تونس بأن هذه الأزمة هي فقط حصيلة السنوات التي مضت والموروثة على ما اصطلح تسميته بـ"العشرية السوداء" فيه مجانبة للحقيقة ومحاولة لنزع المسؤولية على من يحكم الآن؛ فرغم الاتفاق على أن العشر سنوات التي تلت الثورة من حكم النهضة ونداء تونس ومن دعمهما أو تحالف معهما من اليمين والليبراليّين أحزابا وخبراء اقتصاد ومالية تمثل تكثيفا موضوعيا لجزء كبيرة من الأزمة الناتجة عن التداين الخارجي وتسديد الديون المستحقة على نظام بن علي وما تلاها بعد الثورة من عمليات نهب للمال العام وفساد وسوء تصرف من طرف من حكم طيلة العشرية السابقة، ورغم أن السياسات المالية والاقتصادية وسوء التصرف في الموارد المالية والسياسة الجبائية كانت معطيات أساسية في صناعة هذه الأزمة وإدارتها، فإن ذلك لا ينفي أن هذه السياسات ظلت هي ذاتها بعد انقلاب 25 جويلية، بل إن الأزمة اتخذت منحى أكثر عمقا وشمولية حيث أن الدولة في ميزانيّتي 2023 و2024 مثلا عجزت على توفير الموارد المالية الكافية لتغطية النفقات والالتزامات المستحقة رغم تصاعد وارتفاع حجم الضرائب ومعدلات النظام الجبائي على الأجراء والموظفين وأصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة والخدمات.

ورغم تعهّد الدولة باستعادة الأموال المنهوبة ووضع كثير من ممتلكات عائلة بن علي وأصهاره تحت التصرف القضائي وفرض قانون الصلح الجزائي لإدراج عائداتها المالية والربحية في دورة الاقتصاد والمالية العمومية فإن الدولة عجزت عن ذلك فلا هي استعادت الأموال المنهوبة ولا كانت قادرة على تأمين عائدات مالية مهمة بوضع الممتلكات المشار إليها تحت تصرف الدولة مثلما لم تحقق الأرقام المالية المأمولة من تطبيق الصلح الجزائي. كل هذه المعطيات يضاف إليها تسديد الديون الخارجية والداخلية وعدم الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية كالفلاحة وغيرها أدّى إلى ما يشبه وضعيّة العطالة والشّلل في القدرات المالية والاقتصادية للدولة وهو ما تكثّف وتوضّح بشكل ملموس في أرقام قانون المالية لسنة 2024 بعجزٍ قدره 1151.0 أي بنسبة 6.6 بالمائة رغم ارتفاع المداخيل الجبائية المباشرة وغير المباشرة التي بلغت في قانون المالية 44.050.0 وارتفاع نسبة الضريبة على الدخل الخاصة بالمرتّبات والأجور إلى 12.383.0 مع العلم وأن خزينة الدولة في قانون المالية لسنة 2024 مطالبة بتوفير ما قدره 28188 مليون دينار على سبيل الاقتراض الداخلي والخارجي.

كل هذه الأرقام تؤشّر على المستوى الاقتصادي التونسي إلى أن الدورة الاقتصادية تظلّ في النهاية في مواردها المالية مرتهنة لخيارات ليبرالية تراوح بين الاقتراض ورفع معدلات الجباية والنظام الضريبي مع الامتناع التام عن تبنّي منوال اقتصادي يحقق سيادة الشعب على ثرواته ومقدراته وينتج الثروة ويمنع التضخّم ويتحكّم في الأسعار ويخفّف من أعباء الجباية والضريبة ويخلق مواطن أخرى للتشغيل، وهذا ما سيؤدي بالضرورة إلى توسيع دائرة الفقر وارتفاع نسبة البطالة والرّفع التدريجي لدعم المواد الأساسية وتجميد الأجور.

إن هذه الأزمة في وجهيْها الاقتصادي والاجتماعي لا تُحيل فقط إلى عجز القائمين على الحكم في تونس ومسؤوليتهم السياسية الكاملة مؤسسات وأجهزة دولة على مجرّد رصد مواطن هذه الأزمة، بل تعني أيضا منح الضّالعين في الفساد والعبث بقوت الشعب وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية من اللّوبيات وأباطرة المال والأعمال والمتحيّنين كل الفرص الممكنة لتوسيع نفوذهم على ثروات البلاد وتكديس الأرباح خارج كل حدود الرّقابة والرّدع.

ومثلما أن هذه الأزمة تظلّ في النهاية محكومة بشروط اقتصادية وبمنظومة حكم هي ذاتها جزء من هذه الأزمة تشريعا وتنفيذا، فإن لهذه الأزمة نتائج اجتماعية تسايرها وتترتّب عنها، وهو ما يمكن ملاحظته ورصده لا فقط في ارتفاع نسب الفقر ومجالات التهميش الاجتماعي وارتفاع معدلات الجريمة وحالات الضّجر واليأس والإحباط وإنما أيضا في انتشار مزاج الخوف ومسايرة متطلّبات الحياة اليومية يوما بيوم. زد على ذلك ما نجحت فيه منظومة الحكم الشعبوية من إشاعة لثقافة تجريم الأحزاب وإلصاق أسباب الفشل في التعامل مع الأزمة وطرح البدائل بها كما لو أنّ هذه الأحزاب هي من تقوم على حكم تونس وهي المتسبّب الحقيقي في الأزمة العامّة التي تسود البلاد قبل انقلاب 25 جويلية وبعده.

إنّ هذه الأزمة تظل في محصلة أسبابها وتمظهراتها ونتائجها فعلا سياسيًّا مركّبا تطغى عليه وتحدّده سياسات دولة، دولة لم تستوعب بعد أن السياسات الخاطئة تؤدّي بالضرورة إلى نتائج خاطئة وأن المعالجة الحقيقية – الناجعة والعادلة لهذه الأزمة – لن تحصل مطلقا خارج دائرة مصالح الكادحين والمفقّرين أو ضدّها.

تونس، في 11 ديسمبر 2023

علي بنجدو، ناشط سياسي يساري مستقل

"صوت الشعب" تحاور الخبير لطفي بن عيسى :

الشركات الأهلية والاقتصاد الاجتماعي التضامني

- الجزء الثاني -

تُواصل "صوت الشعب" محاورة الخبير في المالية والجباية الجامعي لطفي بن عيسى حول ملف الشركات الأهلية في جزءه الثاني :

ما هو السياق العام الذي أوجد الشركات الأهيلة؟

يندرج تأسيس الشركات الأهلية ضمن تصوّر شعبوي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية يعتمد على آليات تمويل خصوصية مصدرها الرئيسي جزء من عائدات الصلح الجزائي مع عدد من رجال الأعمال ("الذين سرقوا آمال الشعب ونكلوا به") المخيّرين اليوم بين دفع مبالغ هامة لإنجاز مشاريع تنموية في الجهات الأكثر احتياجا أو البقاء في السجون جرّاء التحقيقات والتّتبعات العدلية ضدهم.

كما يندرج ضمن تصوّر لنظام حكم سياسي مبني على قطبين: قطب البناء القاعدي (المجالس المحلية ومجلس الجهات والأقاليم) الذي ألغى مسار اللامركزية المنصوص عليه بالباب السابع من دستور 2014 وأفقد مجلة الجماعات المحلية مرجعيتها الدستورية وقطب الحكم الفردي الاستبدادي المفلت من أية رقابة أو محاسبة والموظف لمختلف السلط التنفيذية والتشريعية والقضائية لفائدة المشروع الرئاسي.

ما هي الأهداف التي حقّقها هذا النموذج الاقتصادي على مستوى التنمية والتشغيل ؟

جاء خلال الندوة الصحفية التي خصّصتها الحكومة لعرض المخطط الثلاثي للتنمية 2023-2025 في مطلع هذه السنة أنه يتعين إحداث 80 شركة أهلية خلال سنوات المخطط المذكور. ثم عند استقبال رئيس الجمهورية لوزير الشؤون الاجتماعية في تاريخ 18 جويلية 2023 تمت الإشارة إلى تأسيس 31 شركة إلى حدّ ذلك التاريخ. في هذا الصّدد لا بدّ من الإشارة إلى أن تعثّر مسار الصّلح الجزائي حيث لم تجن اللجنة التي تأسّست للغرض إلا القليل من الأموال بالمقارنة مع التقديرات (بعض العشرات من ملايين الدنانير مقابل الآلاف المنتظرة !) رغم مرور سنة كاملة على أشغالها من ناحية، واصطدام باعثي هذا الصنف من الشركات بصعوبات كبيرة لا سيّما في المجال التشريعي خاصة عندما يتعلق الأمر باستغلال الأراضي الدولية رغم تسخير الجهاز التنفيذي مركزيا وجهويا ومحليا للنهوض بها من ناحية أخرى. كل ذلك جعل هذه الشركات في أغلب الأحيان موجودة على الورق فقط لا أثر لها يذكر على مستوى التنمية والتشغيل إلى حد الآن.

ولتلافي النقائص المتعلقة بالتمويل نصّ قانون المالية لسنة 2023 على خطّ تمويل لفائدة الشركات الأهلية بـ 20 مليون دينار يصرف من اعتمادات الصندوق الوطني للتشغيل، فيما تواصل هذا الدعم بمقتضى أحكام قانون المالية لسنة 2024 بالتنصيص على الترفيع في الاعتمادات المخصّصة لخط التمويل بـ 20 مليون دينار إضافية والتمديد في فترة الانتفاع بالخط إلى موفّى ديسمبر 2025 وكذلك توسيع مجال التصرف فيه ليشمل، علاوة على البنك التونسي للتضامن، بقية البنوك، وهو ما يُمّكن أكبر عدد ممكن من الشركات من الانتفاع بتدخّلات الخط المذكور. بينما لم ينص قانون المالية الجديد على أي إجراء لفائدة مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بل إن خط التمويل الذي نصّ عليه قانون المالية لسنة 2022 لفائدة مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المقدّر بـ 30 مليون دينار لم يستفد منه إلا العدد القليل من الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية ومجامع التنمية بسبب الشروط التعجيزية المطلوبة من المؤسسات المذكورة للانتفاع بهذه القروض.

الرئيس ومفسّري مشروعه يدّعون أن الشركات الاهلية هي شكل آخر من التعاضديات. ما وجاهة هذا القول، خاصة وأنّكم أحد الخبراء البارزين الذين قدموا سابقا مشروع قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ؟

ذكرنا سابقا أن واضعي المرسوم المتعلق بإحداث الشركات الأهلية قد استأنسوا إلى حدّ بعيد بأحكام النص المتعلق بالقانون الأساسي العام للتعاضد لسنة 1967 وبالقانون 2005 المتعلق بالشركات التعاونية للخدمات الفلاحية لسنة 2005 وكذلك بالقانون المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني لسنة 2020 ما يجعلها شكلا من أشكال التعاضديات في بلادنا وهو ما جعلنا نحن نصنّف الشركات الأهلية ضمن مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني واقتراح إضافتها إلى قائمة مكوناته الواردة بالفصل الثاني من القانون المرجعي لسنة 2020 وذلك بصرف النظر عن المشروع السّياسي الذي تندرج في إطاره والتناقضات العديدة التي تكبّلها من حيث شروط الانخراط والحوكمة والتمويل وغيرها وكنّا أشرنا إلى البعض منها مع أمل معالجتها في إطار مراجعة النصوص القانونية المنظمة لمختلف العائلات المكونة لمنظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

غير أن السلطة التنفيذية ذاهبة اليوم في اتجاه فصل الشركات الأهلية عن قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتمكينه من كل الحوافز والتشجيعات والوسائل والإغراءات التي تجعل منها قبلة المشاريع التنموية المحلية والبديل للاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي تعطّل إصدار نصوصه التطبيقية لثلاث سموات ونصف السنة وتعطل معه بعث مؤسساته وإحداث آليات تمويله الخاصة (البنك التعاضدي) وبذلك تتحوّل النسخة إلى الأصل والجزء إلى الكل من منطلق هيمني خدمة لمشروع هلامي.

ونحن نقترب من الذكرى 13 للثورة، ماذا كان يمكن أن يكون البديل الحقيقي للإيفاء بأحد أهداف الثورة، وهو الشغل الكريم واللائق؟

نعيش اليوم في تونس على وقع أزمة شاملة تستوجب منه مقاربة عميقة تهتمّ بالتوازنات النوعية التي تعطي الأولوية للرهان الحقيقي وهو رهان إيتيقي بالأساس قبل أن يكون رهانا محاسباتي باعتبار أنه يطرح ضمن أولوياته الرئيسية استعادة التوازنات بين الإنسان ورأس المال وبين الإنسان والطبيعة وبين الطبقات والفئات الاجتماعية وبين الجهات وبين الأجيال وبين قطاعات الإنتاج (الفلاحي والصناعي والخدماتي والرقمي) وبين الانماط الاقتصادية (العمومي والخاص والاجتماعي والتضامني والموازي). بعبارة أخرى نحن اليوم في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى منوال تنموي بديل يتجاوز تاريخيا المنوال الرأسمالي الليبرالي من خلال إعادة صياغة مفهوم الإنتاج وغاياته ونمط الاستهلاك وشروطه، وآليات التسويق وقيمها. يتجاوزه أيضا من خلال تصوّر مغاير لكيفية توزيع ما يقع خلقه من خيرات حتى ينتفع منها كل فرد وكل شريحة اجتماعية وكل رقعة ترابية حسب الجهد المبذول ووفقا لمبدأ التضامن.

ولعل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمثل اليوم مدخلا مناسبا لبلورة منوال التنمية البديل الذي يحقّق فعلا طموح الطبقات الكادحة والجهات المحرومة والفئات الوسطى المفقّرة في العيش الكريم ماديا ومعنويا وذلك من خلال إحكام المعادلة بين المردودية الاقتصادية والغايات الاجتماعية، بين الشروط الكفيلة بخلق الثروة وشروط توزيعها العادل هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قد يشكّل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مدخلا أيضا لإعادة الاعتبار للقيم الاشتراكية باعتبار أنه يقوم علي إعطاء الأولوية للإنسان على رأس المال، فهذا الأخير ليس سوى وسيلة لا غاية في حد ذاتها ولا يسعى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى تحقيق الربحيّة القصوى التي تمليها المصلحة الخاصّة بقدر ما يبحث عن أعلى مستويات المردودية ضمانا لأوفر المنفعة الجماعية. كذلك يعدّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مدرسة للديمقراطية في مجال الحوكمة حيث لا تقوم السلطة على سلطة المال ولا الولاء لأيّ كان بقدر ما تقوم على قوّة الحجة وحسن التّدبير فلكل شخص صوت يزن كغيره من الأصوات ضمن آلية أخذ القرار، إنّها ديمقراطية المنتجين.

لكم كلمة الختام

يعلمنا التاريخ أن من يربط مصيره بـ"الفوق" يرحل معه و"ما يبقى في الواد كان حجرو".

الأستاذ محمود مطير

قانون المالية لسنة 2024 : مواصلة للخيارات القديمة

تتغير المراحل ويتغير الرؤساء والحكومات ولكن السياسة الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتوجهات المالية والجبائية من جهة أخرى في بلادنا لا تتغير. ولعل مشروع قانون المالية لسنة 2024 أكبر دليل حيّ على ذلك.

ورد بتقرير وزارة المالية المصاحب لمشروع قانون المالية في مقدمته أن هذا القانون يندرج في إطار مواصلة برنامج الإصلاحات الكبرى قصد استعادة توازنات المالية العمومية وذلك بـ:

- إرساء نظام يكرّس العدالة الجبائية ويدعم التصدّي للتهرب الجبائي وترشيد الامتيازات الجبائية
- تنشيط الدورة الاقتصادية واستعادة ثقة المستثمرين والتشجيع على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة
- تكريس الدور الاجتماعي للدولة
- دعم توازنات المالية العمومية

هل تحقّق الإجراءات الواردة بمشروع قانون المالية فعلا هذه الأهداف؟

1. فيما يتعلّق بالعدالة الجبائية ودعم التصدي للتهرب الجبائي وترشيد الامتيازات الجبائية لا نرى أن الإجراءات الواردة بمشروع قانون المالية قادرة على تحقيق الأهداف المرسومة.

وحقيقة لا نجد أيّ إجراء يتعلّق بالعدالة الجبائية أو يتصدّى للتهرب الجبائية، بل على عكس ذلك فقد تمّ سنّ عفوٍ جبائيٍّ وهو ما يتنافى مع مبدإ العدالة، ويتعلق هذا العفو بالمعاليم العقارية الموظفة لفائدة الجماعات المحلية إذ سيتمّ التخلي عن المبالغ المثقلة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية المستوجبة بعنوان سنة 2021 وما قبلها شرط دفع المعاليم المستوجبة بعنوان سنوات 2022 إلى 2024. كما تمّ في إطار نقاش مشروع القانون إضافة عفوٍ يتعلق بالخطايا الجبائية.

ونص مشروع القانون في باب مقاومة التهرّب الجبائي على إجراء تحت عنوان ترشيد الامتياز الجبائي الممنوح لاقتناءات الأراضي قصد بناء عقارات فردية معدة للسكن وذلك بحصر الانتفاع بالمعلوم التصاعدي في عملية واحدة. هذا الإجراء لا يمثل مقاومةٍ للتهرب الجبائي.

2. بخصوص تنشيط الدورة الاقتصادية واستعادة ثقة المستثمرين والتشجيع على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة تعرّض مشروع قانون المالية لثلاثة محاور؛

ففي محور يتعلق بدعم قطاعات الفلاحة ورد إجراء يهدف إلى تخفيف جباية بعض المواد العلفيّة (القرط والسيلاج) وذلك بتكفل الدولة بنسبة من فوائد القروض وأقرّ تعزيز موارد صندوق النهوض بزيت الزيتون وصندوق النهوض بالصادرات وذلك بالترفيع من نسبة معلوم صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب من 1 إلى 2 في المائة وإحداث معلوم بنسبة 4 في المائة من القيمة الديوانيّة على تصدير زيت الزيتون الخام غير المعلّب. كما أقرّ مشروع القانون تعزيز موارد صندوق تمويل الرّاحة البيولوجية من جهة وصندوق تعويض الأضرار الناجمة عن الجوائح الطبيعية.

وفي باب دعم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة نصّ المشروع على التشجيع على استعمال الطاقات البديلة والمتجدّدة والتشجيع على إنجاز أو تمويل المشاريع في مجالات الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري، ويتمثل التشجيع في تمتيع المؤسّسات ببعض الامتيازات الجبائية.

وأخيرا في باب دعم المؤسّسات الصغرى والمتوسطة وتشجيع الادّخار والاستثمار أقرّ المشروع إحداث خطّيْ تمويل مخصّصان لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى بمبلغ قدره 20 مليون دينار، وهو مبلغ ضئيل جدّا كما أقرّ مواصلة دعم تمويل الشركات الأهلية...

كل هذه الإجراءات لن تكون فاعلة في اقتصاد البلاد ومردوديّتها على التشغيل والتنمية عموما محدودة جدا.

3. في باب تكريس الدّور الاجتماعي للدولة نجد إجراءات في مشروع قانون المالية لا علاقة لها بهذا الدور، إذ لا نجد إجراءات تتعلق بالصحة أو التعليم أو النّقل أو التّشغيل...

نجد عكس ذلك إجراءات تثير الدهشة بل الضحك، إذ ما علاقة تخفيف جباية القهوة والشاي (تمكين الديوان التونسي للتجارة من اقتناء مشترياته بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة) أو دعم شركة اللحوم (تنازل الدولة عن ديونها لفائدة الشركة) بالدور الاجتماعي للدولة؟ ماذا يوفّر هذان الإجراءان للمواطن التونسي من فائدة اجتماعية؟

ونجد إجراء ثالث تمّ اعتباره ضمن تقرير وزارة المالية إجراء مكرّسا لدور الدولة الاجتماعي ويتعلق بدعم المنظومة القضائية (إحداث صندوق خاص في الميزانية لدعم تطوير المنظومة القضائية العدلية يُموَّل خاصة من معلومٍ على بعض الأعمال القضائية مثل الأذون على العرائض و...) ونتساءل : ما علاقة دعم المنظومة القضائية بالدّور الاجتماعي للدولة؟

قد يكون الإجراء الوحيد الذي يدخل في باب الدور الاجتماعي للدولة ذاك الذي تمّ بموجبه إحداث خط تمويل على موارد الصندوق الوطني للتشغيل لفائدة الفئات الضعيفة. لكن المبلغ الذي سيُرصد لهذا الخط لا يتجاوز 20 مليون دينار وهو ما يجعل فوائده محدودة جدا.

أما الإجراءات المتعلّقة بإرساء آليات بديلة لتمويل نفقات الدعم فهدفها مالي أساسا، ذلك أن الدعم الموجود لم يطرأ عليه أيّ تغيير ولكنه في حاجة إلى تمويل، خاصة إذا لاحظنا منذ مدّة النقص الكبير في المواد المدعّمة (الحليب والسكر وفي بعض الأحيان الخبز...) وأسباب النقص مالية بحتة. وقد لجأ مشروع قانون المالية إلى توسيع مجال إتاوة الدعم ومراجعة نِسَبها :

- فتمّ الترفيع في نسبة الإتاوة من 1 إلى 3 في المائة بالنسبة للمطاعم السياحية المصنّفة والمقاهي المصنفة 2 و3 وقاعات الشاي. وتمّ توسيع ميدان تطبيق الإتاوة ليشمل المؤسسات السياحية التي تتولّى إيواء الحرفاء والحانات وصناعة المشروبات الغازية والجعّة والخمور والمشروبات الكحولية وذلك بنسبة 3 في المائة من رقم المعاملات خالٍ من الأداءات والمعاليم. كما تمّ الترفيع في نسبة الإتاوة من 3 إلى 5 في المائة بالنسبة للملاهي والنوادي الليليّة غير التابعة لمؤسسة سياحية والكباريات ومحلات صنع المرطبات مع استثناء المحلات التي تتولّى قصرا صنع بعض أصناف الحلويات التقليدية الشعبية.
- وتمّ مراجعة معلوم الإقامة بالنُّزل السياحية من دينار واحد إلى أربعة دنانير لليلة الواحدة بالنسبة للنزل من صنف 2 نجوم ومن دينارين إلى 8 دنانير بالنسبة للنزل من صنف 3 نجوم ومن 3 إلى 12 دينار بالنسبة للنزل من صنف 4 و5 نجوم وتوسيع ميدان تطبيق المعلوم ليشمل النزل السياحية المختصة في الإقامة وكل المحلات الأخرى المعدة للإيجار. ويطبق المعلوم على فترة إقامة لا تتجاوز 15 ليلة عوضا عن 7 ليال مع إعفاء الأطفال.
- وأخيرا تمّ إحداث معلوم على مشتقّات الحليب يتراوح بين دينار و500 مليم و3 دنانير الكيلوغرام للأجبان بجميع أنواعها المحلية والموردة.

هل ستحلّ هذه الإجراءات إشكاليّة دعم المواد الأساسية؟ لا نعتقد ذلك. هذه الإجراءات قد تخفّف جزئيا من الضغط على ميزانية الدولة وتبقى مشكلة الدّعم مرتبطة ارتباطا أساسيا بتطور الأسعار والقدرة على التحكم فيها وخاصة بتطور الأجور وبالتنمية عامة.

4. ورد في باب دعم توازنات المالية العمومية إجراءان: يتمثّل الأول في إحداث معلوم ظرفي لفائدة ميزانية الدولة ويتمثل الثاني في تحسين سيولة الخزينة.

ينص مشروع القانون على أن المعلوم الظرفي يتعلّق بسنتي 2024 و2025 ويستوجب على البنوك ومؤسسات التأمين وإعادة التأمين بنسبة 4 في المائة من الأرباح المعتمدة لاحتساب الضريبة على الشركات مع حدّ أدنى بـ10 آلاف دينار. للعلم نلاحظ أن هذه المؤسسات تخضع حاليا لنسبة إضافية ظرفية على الضريبة على الشركات، ممّا يعني أن نسبة هذه الضريبة أصبحت تقدّر بما يزيد عن 40 في المائة. لقائل أن يقول : بما أن هذه المؤسسات وخاصة البنوك تحقّق سنويا أرباحا طائلة، لماذا لا يتمّ الترفيع في نسبة الضريبة بصورة نهائية في حدود 40 أو 45 في المائة ونتحاشى هذه الزّيادات الظرفية التي لا تتماشى ومبدأ الأمان والاستقرار القانوني من جهة، ونحقّق بذلك شيئا من العدالة الجبائية من جهة أخرى؟

كما ينصّ مشروع قانون المالية على إجراء يتعلّق بتحسين سيولة الخزينة وذلك من خلال التحويل لفائدة خزينة الدولة بصفة مؤقتة للأموال المجمّدة المودعة لدى البنوك بموجب قرارات أمميّة أو أحكام قضائية أو موضوع أبحاث إلى حين البتّ في القضايا المتعلقة بها وتمكين الدولة من التصرف في المبالغ المذكورة مع ضمان حقوق كل الأطراف.

هذا الإجراء منافٍ لمبدأ حق الملكية وحق التصرف فيها المطلق وهو الحقّ الذي ضمنته كل دساتير البلاد التونسية في كل العهود والمُضمّن بالقانون الدولي، ويمثّل ضرب هذا المبدأ في ظل القوانين الحالية استيلاء على أموال الغير دون موجب ودون حق ("غورة") كما يبرهن على النزعة الهيمنية للدولة.

في النهاية، نرى أن الإجراءات الجبائيّة الواردة بمشروع قانون المالية لسنة 2024 تمثّل مواصلة لاختيارات قديمة وبالية وتتنافى تماما مع ما ورد بمقدّمة تقرير وزارة المالية المصاحب للمشروع، إذ وردت بالمقدّمة أهداف سامية وهامة مثل العدالة الجبائية والتنمية والاستثمار والتشغيل، لكن الإجراءات التي تعرّضنا إليها وغيرها، لم يتمّ ذكرها، غير قادرة على توفير التنمية والاستثمار والتشغيل والعدالة الجبائية... وعلى عكس ذلك، ستواصل بلادنا تحمّل أعباء أزمة مالية خانقة وسيواصل الاقتصاد انحداره وسيواصل الشّعب الجرْي والبحث عن رغيف خبز و"كيلو سميد" و"باكو" حليب و...

جيلاني الهمامي

مخططات الامبريالية الأمريكية لتصفية المقاومة والانتقام من غزة

انطلق الحديث عن "غزة ما بعد الحرب" أسبوعا بعد اندلاعها. فمنذ منتصف أكتوبر شرعت المخابرات الأمريكية في العمل على "طبخ" مشاريع إنهاء القضية الفلسطينية. وهي تنكبّ الآن برعاية إدارة بايدن على إعداد مخطط لإدارة قطاع غزة بعد الحرب، وبطبيعة الحال بعد أن يكون الجيش الصهيوني قد أجهز تماما على حركة "حماس" وقضى القضاء المبرم على المقاومة الفلسطينية المسلّحة. وبصورة موازية لذلك راح قادة البيت الأبيض الأمريكي يجوبون منطقة الشرق الأوسط يجسّون نبض من يسمّونهم "الشركاء" و"الحلفاء" لمعرفة ما إذا سيجد مشروعهم مقبولية لدى هؤلاء "الشركاء".

لكن القناعة الحاصلة لدى المسؤولين الأمريكان أن أيّ استراتيجية سيضعونها لن تمرّ بسهولة وستواجه عقبات كثيرة ومتنوعة. فعناصر الخارطة تبدّلت وتغيرت المعطيات القديمة التي كانت تعتمد عليها واشنطن في وضع خططها. الوزن السياسي العسكري الذي ظهرت عليه حركة "حماس" في قطاع غزة والشكوك حول صلابة الفريق اليمينيّ المتطرّف الماسك بالحكم في الكيان الصهيوني واهتزازه داخليا والتطورات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط والطموحات التي باتت تغذّي الزعامات الشابة الجديدة في بلدان الخليج، في قطر والسعودية الإمارات، وعموم المناخ الدولي الذي يشهد بداية أفول نظام القطب الواحد الذي كان مسيطرا على العلاقات الدولية طيلة فترة ما بعد سقوط جدار برلين، كلّها من العوامل التي تحفّ بالاستراتيجية الجديدة الجاري العمل على وضعها في الشرق الأوسط.

> انتهت مرحلة التّسويات (مسارات مدريد وأوسلو) والتطبيع وانطلقت مرحلة جديدة ستحدّد نتيجة الحرب الجارية الآن في غزة طبيعتها وخصائصها والمآلات التي يمكن أن تفضي إليها

وقد كانت عملية "طوفان الأقصى" في مستوطنات غلاف غزّة التي استدرجت الكيان الصهيوني إلى المواجهة العسكرية بمثابة الإعلان الرسمي عن حصول هذه النقلة في الأوضاع العامة وبداية نشوء موازين جديدة – بصرف النظر عمّا إذا كانت حماس قد خططت لذلك بوعي أم لا – ورسم ملامح خارطة متغيّرة في الشرق الأوسط. في كلمة: انتهت مرحلة التّسويات (مسارات مدريد وأوسلو) والتطبيع وانطلقت مرحلة جديدة ستحدّد نتيجة الحرب الجارية الآن في غزة طبيعتها وخصائصها والمآلات التي يمكن أن تفضي إليها.

ومعلوم أنّه في لحظة التحوّلات الكبيرة يصعب الحكم بدقّة على كلّ شيء، وعامة ما تتطلب الأمور كثيرا من الحذر والدقة في متابعة تفاصيل ما يجري من تطورات. ربما ذلك ما يفسر التكتم الكبير الذي سلكته الإدارة الامريكية في وضع الاستراتيجية الجديدة وعدم الكشف إلا عن عناوين عامة في انتظار أن تكتمل صورة الخطة الجديدة من ناحية، ولكن ربما أيضا لتوفير مستلزمات النجاح في تمريرها خصوصا وأن النتائج النهائية للحرب لم تتضح بعد. وقد صرّح أحد المكلفين بصياغة الاستراتيجية الجديدة بالقول "كيفية القيام بذلك وما هو موجود بالفعل في غزة للقيام بذلك أمر صعب حقا لأنه لا توجد إجابة واضحة أو سهلة".

حل سيء ولكنه الأفضل من ضمن الحلول السيّئة

تبدو الآفاق على درجة من الضبابية والغموض ممّا اضطر إدارة بايدن للتسليم بأن المتوفر الآن، وحتى يأتي ما يخالف ذلك، هو أفضل ما يمكن اعتماده في خطة المستقبل حتى وإن بدا حلا سيّئا. فبمعنى ما تبدو الآن كل الحلول سيّئة. فالحالة باتت تقتضي القبول لا محالة حتى بأنصاف الحلول، إذ في خلاف ذلك لا حلّ غير الاستمرار في الحرب إلى أجل غير محدد. ومثل هذا السيناريو يمثل مغامرة غير مضمونة العواقب في ظل التحولات الدولية الراهنة.

لهذا الغرض شكلت إدارة بايدن فريقا من المسؤولين السامين في مجال الأمن والدفاع والخبراء في التخطيط الاستراتيجي بقيادة بريت ماك قورك **Brett McGurk** المسؤول السامي في مجلس الأمن القومي الأمريكي بمساعدة تيري وولف **Terry Wolff** من قدماء وزارة الدفاع (يعمل حاليا في إدارة الاستعمالات **NCS** التابعة لوكالة الاستخبارات الامريكية **CIA**). ويضم الفريق أيضا عددا من الخبراء المختصين في ملف الشرق الأوسط والتخطيط السياسي بوزارة الخارجية مثل بربارا ليف **Barbara Leaf** ودان شابيرو **Dan Shapiro** وهادي عمر **Hady Amr**.

انطلق هذا الفريق في العمل منذ منتصف أكتوبر الماضي، أي بضعة أيام بعيد هجوم حماس على الكيان الصهيوني وانطلاق عملية "طوفان الأقصى"، وبعد حوالي شهرين من العمل، لم يكشف هذا الفريق عن نتائج نهائية. لكن يمكن أن نستشف من تصريحات كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية، بايدن وبلنكن، أو بعض المتحدثين باسم البيت الأبيض أو البنتاغون أو وزارة الخارجية دون الكشف عن هويتهم، الملامح الكبرى للمشروع الجاري وضعه الآن.

لا شك أن نسق سير المعارك وبطء الجيش الصهيوني في بلوغ أهدافه (القضاء على حماس وتدمير بنيتها التحتية السياسية والعسكرية وتحرير الأسرى) وفر للإدارة الأمريكية متسعا من الوقت لصياغة استراتيجيتها "على راحتها" ومكنها من هامش إضافي لمزيد سبر نوايا واستعدادات كل الأطراف ذات الصلة وخاصة الائتلاف الحاكم في تل أبيب وسلطة عباس والأنظمة العربية، مصر والأردن والخليج خاصة. وفي هذا الإطار تأتي الزيارات المتكرّرة للمسؤولين الأمريكيين إلى المنطقة، إلى جانب حرصهم على "الاطمئنان" على سير عملية الإبادة التي يقوم بها الجيش الصهيوني في غزة.

فالإدارة الامريكية تتوقع أن تستمر الحرب على غزة لأسابيع أخرى، ولا أقل من منتصف أو نهاية شهر جانفي 2024 للإعلان عن توقف أعمال القتل والتدمير. لذلك مازال هامش الوقت يتسع لمزيد استيضاح اتجاهات تطور الأوضاع واستطلاع النتائج الملموسة للتأكد من مسألة مهمة للاستعاضة عن حماس ببديل، أيّ بديل، لا بدّ من التأكد ممّا سيتبقّى من حماس بعد الحرب.

> وزير الخارجية بلنكن يلوّح بـ"إعادة إحياء" أو "إعادة تنشيط" السلطة الفلسطينية لتكليفها بإدارة غزة بعد الحرب وبعد التخلص النهائي من حماس

وضمن هذا التدرج في إعداد المخطط والحذر في التصريحات حوله اكتفى وزير الخارجية بلنكن بالتلويح بـ"إعادة إحياء" أو "إعادة تنشيط" **(revitaliser)**

السلطة الفلسطينية – العبارة للرئيس بايدن – لتكليفها بإدارة غزة بعد الحرب وبعد التخلص النهائي من حماس. وقد عرضت الفكرة على محمود عباس الذي رحّب بها وعبّر عن استعداده بل وعن قدرات "سلطته" على الاضطلاع بالمهمة. وقد رشحت بعض المعطيات تفيد أن هناك توجه بصدد التشكل من خلال المحادثات الداخلية يتضمن إعادة بناء غزة على مراحل وتتجه النية إلى التعويل على الإمارات العربية والسعودية في ذلك، ومن ناحية أخرى تشكيل قوة دولية، بعد أن تبين أن تشكيل قوة عربية فكرة غير مقبولة، تسهر على إدارة القطاع لفترة زمنية تليها فيما بعد السلطة الفلسطينية بعد أن يتم "إصلاحها" أو "إعادة هيكلتها" أو "إعادة تنظيمها" بحثا عن الترجمة الأدق للعبارة التي استعملها الرئيس بايدن "إعادة تنشيطها" revitaliser l'Autorité Palestinienne.

> رئيس الحكومة الصهيونية، نتنياهو، يخطط لإبقاء قطاع غزة تحت الاحتلال العسكري المباشر على الأقل لفترة زمنية قد تصل إلى بضعة سنوات

ويلاقي هذا التوجه اعتراضات البعض وشكوك البعض الآخر في مدى وجاهته أو فاعليته وفي مدى ضمان "الاستقرار في غزة" أي بعبارة أخرى مدى ضمان أمن الكيان الصهيوني وعدم عودة المقاومة المسلحة إلى القطاع. فرئيس الحكومة الصهيونية، نتنياهو، سارع برفض هذا التوجه بشكل قاطع بحجة أن حكومته منشغلة الآن بمجريات الحرب، ولكن وبحسب العديد من المحللين لأنه في الحقيقة يخطط لإبقاء قطاع غزة تحت الاحتلال العسكري المباشر على الأقل لفترة زمنية قد تصل إلى بضعة سنوات.

من جانب آخر تلاقي فكرة التعويل على السلطة الفلسطينية في الحلول محل حماس معارضة بعض الأوساط الحاكمة في أمريكا لأنها، أي سلطة عباس، حسب رأيهم مكروهة لدى الغالبية العظمى من الفلسطينيين وفاسدة ولا تتمتع لا بمصداقية ولا بهيبة لبسط سلطتها وضمان التحكم في الأوضاع الأمنية على مدى مباشر أو متوسط أو على مدى بعيد. ويمثل تقدم محمود عباس في السن (88 سنة) إلى جانب عدم القيام بانتخابات منذ مدة طويلة من العوامل التي لا تشجع على تكليفه بقيادة هذه الاستراتيجية.

لكن المباحثات الحثيثة التي جرت بين مختلف المصالح الأمنية والسياسية الامريكية التابعة للبيت الأبيض أو لوزارة الخارجية بدأت تقترب من صياغة الحل على الأقل في عناصره الكبرى وهي: تشكيل قوة أممية بشكل مباشر للسّهر على بسط الاستقرار في غزة لفترة من الزمن يجري في غضونها إعداد السلطة الفلسطينية لاستلام الأمور والتعويل على البلدان العربية (الإمارات والسعودية) في إعادة إعمار غزة في أفق إعادة إحياء مشروع الدولتين الذي يعوّل على الخطة العربية للسلام في تفعيله كمدخل لإحلال السلام في المنطقة المناخ الأسلم الذي يؤمّن اندماج الكيان الصهيوني بمحيطه وتطبيع علاقاته معه.

هذا هو الحل الوحيد من وجهة نظر الإدارة الأمريكية الحالية للصراع العربي الصهيوني سواء على المدى المباشر لإنهاء الحرب أو على المدى المتوسط والبعيد. هو حلّ سيء نعم، ولكنه الأفضل من جملة كل الحلول السيئة كما خلص إليه الفريق المكلف بإعداد استراتيجية المستقبل في الملف الفلسطيني. وقد عبّر مسؤول من وزارة الخارجية عن الصعوبة التي تلاقيها الإدارة الأمريكية بالقول: "نحن محشورون في الزاوية، صحيح هناك تفضيل سياسي قوي للسلطة الفلسطينية للعب دور حاكم في غزة، لكنها تواجه تحدّيات كبيرة من حيث الشرعية والقدرة".

لذلك صدرت التوصيات بالترفيع في حجم المساعدة المتعلقة بالأمن التي يقدمها مكتب الشؤون الدولية لمكافحة المخدرات إلى السلطة الفلسطينية وتوسيع صلاحيات المبعوث الأمريكي المنسق الأمني الذي يتمتع بخبرة في مساعدة القوات الأمنية لسلطة عباس.

هذه الخطوط الكبرى لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية التي يجري إعدادها الآن وينتظر الكشف عن تفاصيلها في الأيام القليلة القادمة مع اقتراب ساعة توقيف الحرب في الأسابيع الأولى من السنة الجديدة.

> الصهيونية ليست مجرد أيديولوجيا عنصرية تستمد من الديانة اليهودية واحدا من مبرّرات وجودها، إنما هي إلى جانب ذلك أيديولوجيا الاستعمار الجديد في أشنع صيغه وأكثرها وحشية

إن لم تكن هناك إسرائيل لكنّا عملنا على إقامتها

تستند هذه الاستراتيجية الأمريكية إلى جملة من الثوابت منها ما له بصلة بالموقف الأمريكي من الصراع العربي الصهيوني عامة والقضية الفلسطينية، ومنها ما هو مرتبط بالحرب الجارية الآن في غزة. فعلى المستوى الأول جدّد بايدن قولته الشهيرة والمعبّرة التي أعلنها يوم 18 أكتوبر الماضي في تل أبيب "لو لم تكن هناك إسرائيل لعملنا على إقامتها" وأضاف إليها يوم الثلاثاء 12 ديسمبر الجاري في جلسة مغلقة في واشنطن "ليس بالضرورة أن تكون يهوديا كي تكون صهيونيا". ما يعني بوضوح ما بعده وضوح أن الصهيونية ليست مجرد أيديولوجيا عنصرية تستمد من الديانة اليهودية واحدا من مبرّرات وجودها، إنما هي إلى جانب ذلك أيديولوجيا الاستعمار الجديد في أشنع صيغه وأكثرها وحشية. وهو ما يعني أيضا بجلاء ما بعده جلاء أن الكيان الصهيوني ليس غير أداة في يد الامبريالية الأمريكية في سياساتها الهيمينية في العالم ورأس حربتها في منطقة الشرق الأوسط.

وقد جاءت هذه التصريحات بالتوازي مع الانتقادات التي وجهها الرئيس الأمريكي بايدن إلى الحكومة الصهيونية والتي يجري العمل على تقديمها على أنها دليل شرخ بين واشنطن وتل أبيب. والحقيقة أن لا شيء من ذلك في الواقع. لقد أكّد بايدن على تمسكه بمواصلة الحرب على غزة وتقتيل الشعب الفلسطيني وإبادته حتى الانتهاء من عملية "القضاء على حماس" واستعمل حقّ النقض ضد مشروع قرار لمجلس الأمن وصوّت ضد قرار وقف إطلاق النار للجمعية العامة للأمم المتحدة واستخدم سلطاته لتمكين الكيان الصهيوني من دفعة جديدة من الذخيرة (14 ألف قطعة) لتدمير غزة.

فالاستراتيجية الأمريكية لا تخرج عن هذه الثوابت ولا تتعارض معها مطلقا وليست الانتقادات الأمريكية الأخيرة لحكومة نتنياهو غير تعبير عن خلافات جزئية وثانوية من جهة، ومناورة اقتضتها مصلحة الإدارة الأمريكية في ظل تصاعد الضغط الدولي والمحلي على قادة واشنطن الحاليين من جهة ثانية، وإعادة ترتيب للأمور استوجبته الحسابات الداخلية مع انطلاق الأطوار الأولى للسباق الانتخابي نحو البيت الأبيض بين بايدن وترمب العائد بقوة بحسب استطلاعات الرأي الأخيرة من جهة ثالثة.

جريدة يصدرها حزب العمال
ISSN ردمد 2421 - 223
البريد الالكتروني : sawt.echa3b@gmail.com
الموقع : https://www.sawt-achaab.tn
الفايسبوك : https://www.facebook.com/sawtcha3b